

الارتباط الدلالي في التراكيب الشرطية العربية والفارسية

سميه كاظمي نجف آبادي^{١*}، سيد محمد رضا ابن الرسول^٢

١. أستاذة مساعدة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان، اصفهان، ايران

٢. أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان، اصفهان، ايران

تاريخ الوصول: ١٤٣٧/٣/٢٧

تاريخ القبول: ١٤٣٨/٩/٢٦

الملخص

تُعَدُّ الجملة الشرطية وحدة نسيجية متماسكة الأجزاء وهي أشبه بسلسلة متصلة الحلقات، فإذا انتزعنا منها حلقة أو اختلَّ التماسك بين حلقاتها لسبب من الأسباب يضيع النظام السائد في الجملة فتستقلُّ أجزاؤها. إنَّ النظام الذي يجري عليه الائتلاف بين مكونات الجملة الشرطية حتى ينشأ المعنى الدلاليّ العامّ يجري وفق ظاهرة الربط التي تلجأ إليها اللغة حين تكون العلاقة بين أجزاء الكلام غير وثيقة، وهي بنفسها تنقسم إلى ظاهرتين تركيبيتين وهما: الربط اللفظي والربط المعنوي. أمّا الربط المعنوي بين الشرط والجواب فهو نشوء علاقة سياقية وثيقة في الكلام تسهم في نشوء المعنى الدلاليّ العامّ للتركيب الشرطي، وهو مساوٍ للربط اللفظي أو العلاقة اللفظية بين التركيبين الإسناديين اللذين تتألف منهما الجملة الشرطية. نظراً لأهمية الربط المعنوي بين ركني الجملة الشرطية يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على حقيقة الارتباط الدلاليّ بين مكونات الجملة الشرطية وأنواعه المختلفة في العربية والفارسية عبر المنهج الوصفي. التحليلي لتبين من خلاله أهمية هذه العلاقة السياقية في فهم دقائق الأسلوب الشرطي. ومن أهم ما توصل إليه البحث أنَّ الارتباط التلازمي هو المحور الرئيس في الربط بين أجزاء التركيب الشرطي في العربية والفارسية والارتباط السببي ليس إلّا فرعاً من فروع الارتباط التلازمي.

الكلمات الرئيسية: اللغة العربية، اللغة الفارسية، التراكيب الشرطية، جملة الشرط، جملة الجواب، الارتباط الدلالي.

المقدمة

إنّ اللّغة نظام من العلاقات المتشابكة فهي بناء داخلي متداخل بحيث لا يفهم جزء دون معرفة علاقته بالأجزاء الأخرى. والعلاقة بين الأجزاء لفظية ومعنوية، والعلاقة اللفظية على صلة وثيقة بالعلاقة المعنوية، ولا غرو في ذلك إذ إن المباني خدم للمعاني فهي وسيلة للتعبير عن المعاني والمعاني هي الغاية (حميدة، ١٩٩٧ م، ٥١)، فمن هنا تأتي أهمية الترابط المعنوي بين ركني الجملة الشرطية؛ فالجملة الشرطية وحدة نسيجية متلاحمة يرتبط فيها الجواب بالشرط ارتباطاً نحويًا ودلاليًا، ولأهمية الارتباط الدلالي تقوم هذه الورقة البحثية بدراسة ضافية حول العلاقة الدلالية التي تخرج بأسلوب الشرط من حيز اللحظ الجملي الضيق إلى رحب النص والسياق.

والمقصود بالربط المعنوي هو نشوء علاقة سياقية وثيقة بين المعاني الوظيفية النحوية، فهو قرينة معنوية في الكلام تسهم في نشوء المعنى الدلالي العام للتركيب الشرطي. وهذه العلاقة السياقية المعنوية التي تربط بين المعنى الدلالي الخاص لجزأي الجملة الشرطية تعتبر من العلاقات العالمية التي يشترك فيها جميع لغات البشر، وعلى هذا الأساس يفسح لنا المجال أن نتعرض لها من غير الفصل والتمييز بين اللغتين المدرستين في بحثنا.

ومن أهم الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها ما يلي:

١. ما هي العلاقات الدلالية الكامنة بين مكونات الجملة الشرطية في العربية والفارسية؟

٢. هل الارتباط السببي هو الأصل من بين العلاقات السياقية بين ركني الجملة الشرطية؟

٣. هل يمكن أن نجد خلافاً بين العربية والفارسية في هذه العلاقات الدلالية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة فقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ولكن قبل الخوض في تضاعيف البحث لا بدّ أن نتطرّق إلى خلفية البحث في العلاقات السياقية المعنوية بين الشرط والجواب في الدراسات النحوية؛ فمن خلال التصقّح للمصادر النحوية يتبيّن لنا أنّ النحاة العرب والأصوليين تعرّضوا لمسألة الربط الدلالي والعلاقات السياقية الكامنة في التركيب الشرطي، وقد كان معظم محاولاتهم في هذا المجال بعيداً عن المنهجية العلمية، فلم يفرّدوا البحث بدراسة مستقلة، وما أوردوا فيه لم يكن سوى لمحة عابرة لا تستوفي غايته، كما كان جلّ اهتمامهم منصّباً على العلاقة السببية. وإن كانت في أثناء بعض الدراسات النحوية أو الأصولية إشارة عابرة إلى علاقة أخرى غير السببية فما كانت الإشارة واضحة ترسم لنا خطوط العلاقات الدلالية وحدودها.

ولكن رغم ذلك ما قاموا به من جهود مضيئة مهّد الطريق لتوسيع دائرة البحث في الدراسات الحديثة، بحيث نجد بعض المحدثين كـ «مالك يوسف المطلبي» في كتابه في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك البياضي)، تعرّض لهذه القضية الفكرية التي تتصل بأصل بناء الكلام في أداء المعاني وكذلك تطرّقت إليها «يُسرَى خلف سمير ديوان السعيد» في رسالتها بعنوان: «أسلوب الشرط في نَجح البلاغة» (٢٠٠٩ م، ٢٧٦ - ٢٨٥)، ودرسها «أبو بكر زروق» في مقالته: «دلالات الارتباط في أسلوب الشرط (دراسة في نصوص من صحيح البخاري)». ومع كل

ذلك لم ينظر أحد منهم إلى دقائق هذا البحث ولطائفه العميقة، ولم يعطه حقّه كما يستحقّ. أما اللغة الفارسية فهي لم تتعرض لمسألة العلاقات الدلالية الكامنة بين جزأي الجملة الشرطية، وما ورد فيها لا يكون سوى إشارات عابرة تبرز معالمها في البحث عن الجمل الشرطية التي اختلّ فيها نظام الربط بين الشرط وما يليه. وهذا بحث لم يتطرق إليه معظم النحاة، بل يكاد يكون محصوراً في عدد قليل من الدراسات النحوية كالتّي نجدها عند أحمد شافعي (١٣٦٣ هـ.ش، ٥٨١ . ٥٨٢)، وبهمن محتشمي في مبحث "أگرهای غیر شرطی یا شبه شرطی" (١٣٧٠ هـ.ش، ٣٣٧ . ٣٤١).

وكذلك يمكن العثور على ما يلمح إليها في الدراسات التي تنطرق إلى المعاني المختلفة لـ «أگر» الشرطية كما وردت ملاحظها الخفية في مقالة لمصطفى مقربى بعنوان: «أگر در گلستان» (١٣٧٥ هـ.ش، ٤٠ . ٥٩). نظراً لأهمية العلاقات السياقية في فهم دقائق الأسلوب الشرطي وقلة المصادر التي تنطرق إليها بهدف هذا البحث إلى الكشف عن علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات التركيب الشرطي في اللغتين العربية والفارسية.

١. الارتباط الدلالي بين الشرط والجواب عند النحاة والأصوليين

قبل أن نخوض في غمار البحث عن علاقات الارتباط المعنوية بين الشرط والجواب لا بدّ أن نشير إلى أنّ ما ورد ذكره هنا من العلاقات المعنوية يمثل اتجاهين في آراء من قام بتناول هذا الجانب الدلالي في التراكيب الشرطية، ولا مندوحة أن يتّصف البحث عن هذه الظاهرة الدلالية بطابع وصفي يقوم بنقل الآراء والنظرات بعيداً عن التقسيم المنطقي. أما العلاقات الدلالية بين مكونات التركيب الشرطي فهي على قسمين:

١-١. الارتباط السببي

يرى معظم النحاة أنّ الأصل أن تكون العلاقة القائمة بين الشرط والجواب سببية، إذ يكون الشرط في رأيهم سبباً في وجود الجواب، وبذلك يكون الجواب مترتباً على الشرط وحدوثه متوقفاً عليه ومسبباً عنه، وفي ذلك يقول ابن جني: "حقيقة الشرط وجوابه أن يكون الثاني مسبباً عن الأول، نحو قوله: «إن زرتني أكرمتك»، فالكرامة مسببة عن الزيارة" (د.ت، ٣: ١٧٥)، ونحو: «إن تفرّج تنل الجائزة»؛ فإنّ نيل الجائزة سببه الفوز، فيتحقّق بتحقيقه.

ومن أمثلة الارتباط السببي في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا تَهْتَدُوا﴾ (النور ٢٤: ٥٤)، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ (الإسراء ١٧: ٨)، وقوله: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء ٤: ٦)، وقوله: ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة ٢: ١٩١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ (ال عمران ٣: ٢٠). يتضح من هذه الأمثلة أن الشرط ارتبط بجوابه ارتباطاً سببياً ويكون الجواب مسبباً عن الشرط ومترتباً عليه، سواء كان الجواب مضارعاً أو ماضياً أو طلبياً أو فعلاً ماضياً مقروناً بـ «قد» أو غيرها.

وعلى أساس هذه العلاقة حدّد المبرّد معنى الشرط، بقوله: "وقوع الشيء لوقوع غيره" (١٩٩٤ م، ٢: ٤٥)، هذا يعني

أنَّ الأوَّل بمنزلة السبب والثاني بمنزلة المسبَّب، يتحقَّق الثاني بتحَقُّق الأوَّل. والملاحظ أنَّ ما قال المبرد يلُمح إلى انحصار العلاقة القائمة بين الشرط والجواب في السببية.

كما أنَّ أقوال معظم النحاة وآرائهم في «الفاء» الواقعة بين الشرط والجواب تدلُّ على أنَّها أداة تفيد السبب في الشرط، وفي ذلك يقول ابن جني: "فلَمَّا لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأنَّ أوله فعل، وآخره اسمان والأسماء لا يعادل بهما الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أنَّ ما بعده مسبَّب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في «الفاء» وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف" (١٩٨٥ م، ١: ٢٥٣).

ويقول ابن يعيش: "فأتوا بـ «الفاء» لأنها تفيد الإتيان وتؤذن بأنَّ ما بعدها مسبَّب عما قبلها إذ ليس في حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى «الفاء» فلذلك خصَّوها من بين حروف العطف ولم يقولوا «إنَّ تحسُّنَ إليَّ والله يجازيك»، ولا «ثمَّ الله يجازيك»، فمن ذلك قولك: «إنَّ أباك زيدٌ فأكرمه» ألا ترى أنه لولا «الفاء» لم يعلم أنَّ الإكرام متحقِّق بالإتيان" (د.ت، ٩: ٢).

وكذلك أوضح النحاة هذا الارتباط السببي بين الشرط والجواب في معرض الحديث عن «لو»، فيقول ابن هشام إنَّ «لو» تفيد ثلاثة أمور: أحدها الشرطية وهي بمعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها ويضيف أنَّ «إنَّ» الشرطية تأتي لعقد السببية والمسببية في المستقبل (٢٠٠٧ م، ٢٤٩). ويقول ابن يعيش إنَّ «لو» تقتضي جملتين فتجعل الأولى شرطاً، والثانية جواباً والثانية يتوقَّف وجودها على وجود الأولى، فالأول سبب وعلَّة للثاني كما كان كذلك في «إنَّ» الشرطية (د.ت، ٨: ١٥٦).

ولعلَّ الأمر يزداد وضوحاً في المصطلح الذي اختاره النحاة للحرف «لو» بأنَّه «حرف امتناع لامتناع»، وقيل إنَّ «اللام». فيما قال سيبويه فيه بأنَّه "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره". في الظاهر «لام» التعليل وذلك فاسد وإنما هي للتوقيت أي إنَّ الثاني ثبت عند ثبوت الأول (ابن هشام، ٢٠٠٧ م، ٢٥٣)، وعلى هذا الرأي الذي جاء به ابن هشام في مغني اللبيب لا تكون العلاقة بين الجملتين الواقعتين بعد «لو» سببية.

والحديث عن العلاقة القائمة بين الشرط والجواب لا يقتصر على جماعة النحاة، فإذا انتقلنا إلى الأصوليين ودراساتهم لأسلوب الشرط وجدنا عنايتهم تتجه إلى دراسة المعنى الذي يدلُّ عليه التركيب الشرطي أكثر من النحاة، وذلك لأنَّهم يعنون بالجانب الدلالي أكثر من اهتمامهم بالأحكام الإعرابية لاستنباط الأحكام الشرعية.

والذي دفعهم إلى دراسة الجملة الشرطية دراسة متأنية هو العناية بدراسة المعنى على ما يدلُّ عليه منطوق نصِّ الجملة الشرطية والتجاوز عنه إلى ما وراء ذلك ونقصه به المفهوم. وهو بحث لم يتعرَّض له النحاة ولا البلاغيون (جمال الدين، ١٩٨٠ م، ٣٠٨)، بل انفرد فيه الأصوليون. وهو ثمرة من ثمرات اعتنائهم بالمعنى بغية الوصول إلى استنباط الحكم الشرعي منه.

فالأصوليون يقسمون المفهوم إلى مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، وهذا الأخير هو الذي أخذ جانباً مهماً من اهتمامهم في دراسة التركيب الشرطي، والمقصود به المفهوم الذي يكون نقيضاً مخالفاً لحكم المنطوق به، خلافاً لمفهوم

الموافقة الذي يكون موافقا لحكم المنطوق به (م.س، ٢٧٦؛ المظفر، ١٤٠٥هـ، ١٠٦.١٠٥).

وقد ذهب جمهور الأصوليين من الإمامية والشافعية والمالكية إلى القول بمفهوم المخالفة في الشرط وأن الجملة الشرطية تدلّ على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط، وخالفهم في ذلك الحنفية. وعلى رأي الجمهور نستطيع القول بأنّ لقولك: «إن جاء زيد فأكرمه» منطوقا يدلّ على أنّ إكرام زيد متوقّف على مجيئه، أي أنّ الإكرام يتحقّق عند تحقّق المجيء، ويفترض أن يكون له مفهوم مناقض لهذا المنطوق وهو أنّ الإكرام ينتفي عند انتفاء المجيء (جمال الدين، ١٩٨٠ م، ٢٧٦، ٢٨٠). واللافت للنظر أنّ القائلين بمفهوم المخالفة في الشرط لم يطلقوا القول بالأخذ به، بل اشترطوا للأخذ بمفهوم المخالفة والعمل به شروطا، ووقعوا في خلاف في الأحكام والضوابط التي لا بدّ أن تخضع الجملة الشرطية لها ليصحّ اعتبار مفهوم المخالفة فيها، ومن هنا تظهر أهمية العلاقة السببية في التركيب الشرطي في أقوال الأصوليين.

فقد ذهب جماعة من الأصوليين إلى أنّ الشروط اللغوية . وهو مصطلح أصولي يطلق على الشروط التي نحن بصدددها في هذه الدراسة . أسباب يلزم من وجودها وجود المشروط ومن عدمها عدم المشروط، وأنّ استعمالها في السببية هو الغالب فيها، فهي علّة موجبة للجزاء وعلامة على ثبوته عند الثبوت أو انتفائه عند الانتفاء. وقيل إنّها أسباب لأنّ السبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم إلا أن يخلفه سبب آخر (كريري، ١٤٢٥هـ، ٣١١ و ٣١٣).

أما الكثير من متأخري الإمامية الذين ذهبوا إلى دلالة الجملة الشرطية على المفهوم فالتزموا بدلالة التركيب الشرطي على اللزوم العلّي الانحصاري؛ بمعنى أنّ دلالة الجملة الشرطية على المفهوم تتوقّف على ثلاثة أمور:

- ١ - دلالتها على الارتباط والملازمة بين الشرط والجواب.
 - ٢ - دلالتها على أنّ الجواب معلق على الشرط ومتربّب عليه وتابع له، فيكون الشرط سببا للجواب.
 - ٣ - دلالتها على انحصار السببية في الشرط بمعنى أنّه لا سبب بديل له يترتب عليه الجواب (المظفر، ١٤٠٥هـ، ١٠٦).
- وقد وضّح المظفر ما قصده من السبب عبر حديثه عن الارتباط السببي بين الشرط والجواب بقوله: "المقصود من السبب هنا هو كل ما يترتب عليه الشيء وإن كان شرطا ونحوه، فيكون أعّم من السبب المصطلح في فن المعقول" (م.س، ١٠٦).

فعلى أساس ما ذهب إليه الإمامية يدلّ قولك: «إن أحسن صديقك فأحسن إليه» على مفهوم المخالفة لدلالة الجملة على اللزوم العلّي الانحصاري، ولا يدلّ قولك: «إن رزقت ولدا فأختنه» على المفهوم لعدم استيفائه الشروط التي سبق ذكرها آنفا فإنّه لا يعقل في المثال الأخير فرض ختان الولد إلا بعد فرض وجوده، فالحكم في الجواب خلافا للمثال الأول منوط بالشرط على وجه لا يعقل فرض الحكم بدونه، فلا يقال: «إن لم ترزق ولدا فلا تختنه»، ولكن فرض الإحسان إلى الصديق في المثال الأول لا يتوقف عقلا على فرض صدور الإحسان منه فإنّه يمكن الإحسان إليه أحسن أو لم يحسن (م.س، ١٠٤.١٠٥).

والذي يعيننا في تعرّضنا لآراء الأصوليين في هذا المبحث هو الضابط الذي ذكره الإمامية لدلالة الجملة على المفهوم، وهو أن يكون الشرط علّة أو سببا منحصرا للجواب، مما يؤكّد لنا وجود علاقة أو علاقات أخرى غير السببية بين الشرط

والجواب، وهذا ما ندركه أيضا من كلام غيرهم من الأصوليين الذين ذكروا أنّ استعمال الشرط في السببية هو الغالب فيه. والملاحظ أنّ الأصوليين وإن تعرّضوا لمسألة العلاقة السياقية الكامنة في التركيب الشرطي فقد كان جلّ اهتمامهم منصبا على العلاقة السببية لأهميتها في المباحث الفقهية.

والمعلوم أنّ العلاقة بين الشرط والجواب إذا كانت قائمة على السببية فلا بدّ أن يكون الشرط هو السبب، والجواب يكون المسبّب عنه، لكن قد تأتي هذه العلاقة بصورة عكسية وذلك بأن يكون الجواب هو السبب والشرط يكون مسببا عنه. ويمكن تسمية هذا النوع من العلاقة بـ «الارتباط السببي العكسي»، وإنّ حقيقة الجملة الشرطية التي تخضع لهذه العلاقة أنّها جملة مرتبة العناصر لم تشهد تقدّما في جوابها على الشرط فيكون المسبّب متقدّما على السبب، فهي جملة محفوظة الرتبة والسياق هو الذي يكشف لنا هذه العلاقة العكسية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (المائدة ٥: ١١٨).

فجاءت العلاقة الشرطية في هذه الآية سببية عكسية إذ جاء الشرط (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ . إِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ) مسببا عن الجواب (فإِنَّهُمْ عِبَادُكَ . فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) فكأنهم عبادا له يعني كونه مالكا لهم، ويتسبّب من هذا حرّيته في تعذيبهم أو العفو عنهم، وكذلك كونه تعالى عزيزا حكيما قد يسبّب مغفرته لهم. وقدّر البعض جوابا محذوفا يكون مسببا عن الشرط لتستقيم العلاقة السببية المعهودة وعلى تقديره جعل عذابهم سببا في ذلّهم، والمغفرة لهم سببا في عزّهم، وتقديره في الآية: «إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمُ الدَّلُّ»، و «إِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَلَهُمُ الْعَزُّ»، فيكون المذكور فيهما سببا لجواب مقدّر لا مسببا عن الجواب المذكور (الزركشي، ١٣٩١ م، ٢: ٣٥٥، ديوان السعيد، ٢٠٠٩ م، ٢٧٩)، وفي هذا التقدير من التعسف ما يغنيانا عنه ويدفعنا إلى قبول الارتباط السببي العكسي.

وكذلك نجد هذا الارتباط في قول الإمام علي بن أبي طالب (ع): «إِنْ يُعَذِّبُ [الله] فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ؛ وَإِنْ يَغْفِرُ فَهُوَ أَكْرَمُ» (نهج البلاغة، الكتاب ٢٧)، ففي النصّ جملتان شرطيتان وفعل الشرط في كلتا الجملتين هو «يُعَذِّبُ . يَغْفِرُ»، أمّا الجواب فهو «فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ . فَهُوَ أَكْرَمُ»، وجاءت العلاقة الشرطية في الجملتين علاقة سببية عكسية إذ جاء الشرط مسببا عن الجواب، فظلمهم كان سببا في عذاب الله سبحانه لهم، وكرمه جلّ وعلا كان سببا في العفو عنهم (ديوان السعيد، ٢٠٠٩ م، ٢٨٣)، كأنه قال: «إِنْ يُعَذِّبُ فَلَأَنْتُمْ أَظْلَمُ وَإِنْ يَغْفِرُ فَلَأَنْتُمْ أَكْرَمُ».

ومثله ما قال الإمام علي بن الحسين (ع): «إِنْ تُعَذِّبُ فَأَنَا الظَّالِمُ الْمُفْرَطُ الْمُضَيِّعُ الْإِثْمُ الْمُقْصِرُ الْمُضَجِّعُ الْمُغْفَلُ حَظٌّ نَفْسِي وَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» (الصحيفة السجادية، ٢٥٢)، وكذلك نحو: «اللَّهُمَّ إِنْ تُعَذِّبْنِي فَبُذْنُوبِي وَلَمْ تَظْلِمْنِي شَيْئاً وَإِنْ تَغْفِرْ لِي فَخَيْرُ رَاحِمٍ أَنْتَ يَا سَيِّدِي» (مفاتيح الجنان، ٧٧٩). ولا غرو أنّ هذه العلاقة السببية العكسية تزداد وضوحا وبيانا إن تحوّل الجواب في الجملة: «وَإِنْ يَغْفِرُ فَهُوَ أَكْرَمُ»، و «إِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» إلى الجملة الفعلية، أي: «إِنْ يَغْفِرُ يَكْرُمُ»، و «إِنْ تَغْفِرُ تَرْحَمُ».

وما يجدر ذكره أنّ بعض الأصوليين كالشيخ محمد رضا المظفر أشاروا إلى أنواع العلاقات السببية بين الشرط والجواب في بحثهم عن الشروط اللزومية، فعلى أساس ما ذكروا قد يكون الشرط علّة للجواب، نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ

موجود»، و «إذا سخن الماء فإنه تمدد»، أو يكون الجواب علّة للشرط، نحو: «إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة»، و «إذا تمدد الماء فإنه ساخن»، أو يكون الطرفان معلولا لعلّة واحدة، نحو: «إن كان النهار موجودا كان العالم مضيئا»، و «إذا غلا الماء فإنه يتمدد»، حيث يكون الغليان والتمدّد في المثال الأخير معلولان للسخونة إلى درجة معيّنة (المظفر، ١٣٨٨هـ، ٢: ١٧٩، جمعي از محققان، ١٣٩٠ هـ.ش، ٣٨٤)، فبذلك تكون العلاقة بين ركني الجملة الشرطية تلازميا غير سببي.

ومن خلال استقراء صور الارتباط والتعليق بين الشرط والجواب في مظانّ المصادر النحوية واللغوية في اللغة الفارسية تتجلى لنا معالم الاتفاق والاشتراك بين العربية والفارسية في العلاقات السياقية المعنوية بين أجزاء الجملة الشرطية، فهذه العلاقات الترابطية لا تنحصر في لغة دون غيرها بل تسري في جميع لغات البشر.

والعلاقة السببية هي واحدة من هذه العلاقات السياقية العالمية التي تربط الجواب بالشرط فيكون الجواب مسببا عن الشرط ومرتبا عليه، ومن أمثلة هذا الارتباط في اللغة الفارسية قولك: «أگر تلاش کنی موفق می شوی»؛ (إن تجتهد تنجح)، فإنّ الأوّل (تلاش کنی: تجتهد) بمنزلة السبب والثاني (موفق می شوی: تنجح) بمنزلة المسبب، يتحقّق الثاني بتحقّق الأوّل، فعلى هذا إنّ النجاح سببه الاجتهاد، وتحقّقه مرهون بتحقيقه.

وأما العلاقة السببية العكسية فهي قد يعبر عنها في الفارسية بجملة شرطية تتقدّم على جوابها «از» السببية، نحو: «اگر زیاد حرف می زند از نادانی اوست»؛ (إن يكثر من الكلام فإنه من جهله)، أو تتقدّم على جوابها العبارات: «برای این است که»، و «به این دلیل است که»، و «بدان روست که»، و «بدین جهت است که»، و «به دلیل ...»، و «به خاطر ...»، وأمثالها، نحو: «خدایا! اگر گناهان مرا ببخشی برای این است که تو مهربانترین مهربانانی»؛ (إلهي إن تغفر ذنوبی فأنت أرحم الراحمين)، و «اگر مرا ببخشید به خاطر لطف و بزرگواریتان است»؛ (إن تسامحني فمن فضلك). والجدير بالذكر أنّ «از» السببية من الحروف التي نجد لها حضورا في النصوص القديمة كقول الشاعر: «حافظ ار بر صدر نشیند ز عالی مشربست» (إن لا يترّبّع "حافظ" صدر المكان فلأنه يتمتّع بعزة النفس) (حافظ، ١٣٧١: ٤٦).

وقد تحذف هذه العبارات من الجملة لدلالة القرائن السياقية عليها، نحو: «اگر او این راه را می رود می خواهد سعادتمند شود» (محتشمی، ١٣٧٠ هـ.ش، ٣٣٩)؛ (إن يسلك هذا الطريق فإنه يريد السعادة)، ونحو: «اگر خرج بسیار می کند پول فراوان دارد» (مقربى، ١٣٧٥ هـ.ش، ٤٣)؛ (إن ينفق الكثير فإنّ له المال الوفير).

ولعلّ هذا الغيظ من الأمثلة يغنيها عن الإتيان بأمثلة كثيرة لعدم الحاجة إلى مزيد من الشرح والإيضاح. وإن أردنا أمثلة أكثر يمكننا الرجوع إلى الترجمة الفارسية للآيات الشريفة التي سبقت الإشارة إليها في البحث، إذ إن العلاقة الدلالية إن كانت سببية فمن المؤكد أنّها تبقى سببية في الترجمة، وذلك لما بين اللغات العالمية من وجوه الاشتراك والاتفاق في العلاقات المعنوية.

٢-١. الارتباط التلازمي

إنّ واقع الاستعمال اللغوي يبيّن لنا خروج العلاقة السياقية المعنوية عن الأصل الذي اتفق عليه جمهور النحاة، فليست العلاقة التي تربط الشرط بالجواب محصورة في السببية ولا يكون الثاني مسبباً عن الأول ولا متوقفاً عليه دوماً، والذي يدعم ذلك ما ورد في القرآن الكريم وفي المصادر اللغوية والأدبية من شواهد توضح أنّ العلاقة لم تكن قائمة على السببية وإنما تكون قائمة على التلازم، بمعنى أن يكون الجواب ملازماً للشرط، يحدث مضمونه عند وقوع مضمون الشرط أو بعده، فعلى هذا يكون الشرط ملزوماً والجواب لازمه دون أن يكون هذا الارتباط اللزومي سببياً، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ﴾ (الأعراف ٧: ١٧٦)، وفي ذلك يقول السامرائي: "فلهث الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه، إذ هو يلهث على كل حال" (٢٠٠٧ م، ٤: ٥٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَأْمَنُوا بَقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكُمُ﴾ (آل عمران ٣: ٧٥)، وقوله: ﴿إِنْ تَأْمَنُوا بَدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكُمُ﴾ (آل عمران ٣: ٧٥)، وقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ (فاطر ٣٥: ١٤)، وقوله: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ (الأعراف ٧: ١٩٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ (النحل ١٦: ١٨). ففي هذه الآيات الشريفة لا يكون الثاني مسبباً عن الأول ولا متوقفاً عليه، بل يقتصر ارتباط الجواب بالشرط على التلازم وتنعدم السببية.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ (النساء ٤: ١٢٧)، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ٢: ٢١٥)، ليس علم الله سبحانه وتعالى مسبباً عما يفعل العباد، فليس ثمة سببية في هذه الآيات، والعلاقة بين الشرط والجواب مبنية على التلازم. وتزداد هذه العلاقة الدلالية وضوحاً بتحويل الجملة الجوابية إلى جملة فعلية فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (البقرة ٢: ١٩٧).

ومن الارتباط الذي يقوم على وجه الملازمة ما جاء في قوله (ص): «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ»؛ فالارتباط بين الشرط والجواب تلازمي وتنعدم السببية، فإنّ كذب المنافق وحديثه أمران متلازمان، ولا يكون كذبه مسبباً عن حديثه، فلا يعقل أن يكون كلام المنافق كلّ كذبا (زروقي، ٢٠١٠ م، ١٠). ومثله ما قال الإمام علي بن الحسين (ع) عن الشيطان الرجيم: «إِنْ وَعَدْنَا كَذَبْنَا وَإِنْ مَنَّا أَخْلَفْنَا» (الصحيفة السجادية، ١٢٢).

ما يتضح من هذه الأمثلة أنّ الارتباط التلازمي لا يقتصر على صورة معينة من الصور الشرطية، فلا يختلف الأمر إن كان الجواب فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو مقترناً بـ «الفاء».

أما الارتباط التلازمي في اللغة الفارسية فمن أمثلتها، قولك: «أگر وعده دهد وفا نمی کند»؛ (إن وعد أخلف)، وكذلك: «أگر کتاب را به او امانت دهم به موقع بر می گرداند»؛ (إن استعار الكتاب مني أعاده في موعده)، و «أگر کتاب را به او امانت دهم بر نمی گرداند»؛ (إن استعار الكتاب مني فلا يعيده إليّ)، و «گر گزندت رسد تحمل کن»؛ (إن أصبت بالشر فاصبر). ففي جميع هذه الأمثلة يكون الارتباط بين الشرط والجواب ارتباطاً تلازمياً باعتبار وقوع جواب

الشرط تبعاً للشرط، بعبارة أخرى وُضع مضمون جملتي الشرط والجواب على سبيل التلازم بينهما؛ أي حدوثهما معاً. والأمثلة على ذلك كثيرة لكننا نكتفي بهذا القدر اليسير لاشتراك اللغة العربية والفارسية في هذه العلاقات الدلالية. فمن أراد الاستزادة يمكنه الرجوع إلى الترجمة الفارسية للآيات الكريمة التي استشهدنا بها في العلاقة التلازمية.

٢. الأصل في الارتباط الدلالي بين الشرط والجواب

ندرك مما تقدّم ذكره من الأقوال والآراء والأمثلة والشواهد أنّ العلاقة بين الشرط والجواب لم تأت قائمة على السببية فقط وإنما شهدت تنوعاً، والذي يحدّد نوع هذه العلاقة هو السياق. وأمّا السؤال الذي يطرح نفسه هنا فهو: ما هو الأصل في علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات التركيب الشرطي؟

لعلنا لو راجعنا التعريف اللغوي الذي قدّمه ابن منظور لكلمة «الشرط»، لأصبح بإمكاننا أن نستدلّ به لإثبات العلاقة التلازمية أصلاً للعلاقات الدلالية بين الشرط والجواب معتمدين على مدلولها اللغوي، حيث يقول: «الشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع: شروط وشرائط» (ابن منظور، ١٩٨٨ م، «شرط»). لكنه من الأصحّ التطرق إلى ما ورد في أمهات الكتب النحوية لمعرفة الأصل في العلاقات الدلالية بين ركني الجملة الشرطية؛ فقد ورد في كلام معظم النحاة والأصوليين ما يوهم أنّ الأصل أن يكون الارتباط بين الشرط والجواب قائماً على السببية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك بإسهاب وتفصيل في معرض حديثنا عن الارتباط السببي. ولكن هناك من خالف ذلك، منهم الرضي الأستراباذي الذي رأى أنّ الارتباط بين الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، وهي الأصل في العلاقات السياقية في التركيب الشرطي. وقد أبدى رأيه في التعريف الذي قدّمه لمصطلح «الشرط»، حيث يقول: «وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثاني لازمه» (الرضي الأستراباذي، ١٣٦٦هـ، ش، ٢: ١٠٨).

وقد صرح برأيه في موضع آخر حين يتحدّث عن مواضع اقتران الخبر بـ «الفاء»، فيقول: «ولا يلزم مع «الفاء» أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد «الفاء» لازماً لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء» (م.س، ١: ١٠٢)، فبذلك يؤكّد الرضي أنّ الارتباط بين الشرط والجواب قائم على التلازم، وينفي أن يكون الشرط سبباً للجزاء، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل ١٦: ٥٣)، حيث يقول: «كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى، فلا يغرتك قول بعضهم: إن الشرط سبب في الجزء» (المصدر نفسه، ١: ١٠٢).

وكذلك في أسباب اختيار «الفاء» بين الشرط والجواب يذكر. كما تقدّم. ثلاثة أسباب يوضّح بها موقفه في نوع العلاقة الترابطية بين جزأي الجملة الشرطية (م.س، ٢: ٢٦٢). وفي معرض حديثه عن «لو» الامتناعية يتعرّض مرة أخرى لقضية الارتباط التلازمي بين الشرط والجواب، ويتمسّك برأيه في كون الشرط ملزوماً والجواب لازماً، وذلك ليثبت أنّ الحرف «لو» موضوعاً لامتناع الأول لامتناع الثاني، إذ يقول: «فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه،

أي الجزء، لأنّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه" (الرضي الأسترايازي، ١٣٦٦هـ.ش، ٢: ٣٩٠)، وفي موضع آخر يشير إلى ذلك بإيجاز واختصار، بقوله: "لأنّ مضمون جوابه المعلوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم" (م.س، ٢: ١٠٨).

فهو يتبع ابن الحاجب في أنّ «لو» موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني لكن لا للعلّة التي ذكرها ابن الحاجب بأنّ الأول سبب والثاني مسبب، ولأنّ المسبب قد يكون أعمّ من السبب، يدلّ انتفاء المسبب في رأيه على انتفاء كل سبب، وإنما يقول معترضاً عليه: "وفيما قال نظر، لأنّ الشرط عندهم ملزوم، والجزء لازم، سواء كان الشرط سبباً، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً»، أو شرطاً، كما في قولك: «لو كان لي مال لحججت»، أو لا شرطاً ولا سبباً، كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و «لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة»" (م.س، ٢: ٣٩٠).

وقد نقل الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن ما يؤيد الرأي الذي اعتنقه الرضي، بقوله: "قال صاحب المستوفي: اعلم أنّ المجازة لا يجب فيها أن يكون الجزء موقوفاً على الشرط أبداً، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزء أبداً، بحيث يمكن وجوده، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزء نسبة السبب إلى المسبب، بل الواجب أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصول الجزء" (١٣٩١ م، ٢: ٣٥٥).

وهذا كما ذكرنا خلاف لما ذهب إليه معظم النحاة، مثلما نجد عند ابن يعيش حيث يضع الارتباط بين الشرط والجواب سببياً فيما يتعلق بحرف «لو»، إذ يقول: "وأما «لو» فمعناها الشرط أيضاً لأنّ الثاني يوقّف على وجود الأول، فالأول سبب وعلّة للثاني كما كان كذلك في «إن»، إلا أنّ الفرق بينهما أنّ «لو» يوقّف وجود الثاني بها على وجود الأول ولم يوجد الشرط ولا المشروط فكأنّته امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني امتنع لامتناع وجود الأول و «إن» يتوقّف بها وجود الثاني على وجود الأول ولم يتحقّق الامتناع ولا الوجود" (د.ت، ٨: ١٥٦).

والحديث عن العلاقة التلازمية لا يقتصر على النحاة، بل نجد ملامح التعرّض لها في كلام بعض الأصوليين في معرض حديثهم عن مفهوم المخالفة وأحكامه وضوابطه في المباحث الأصولية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مبحث الارتباط السببي. فالتزام بعض الأصوليين بدلالة الجملة الشرطية على اللزوم العلّي الانحصاري لدلالاتها على مفهوم المخالفة يؤكّد أنّ العلاقة اللزومية هي الأعمّ في رأيهم لكونها متقدّمة في الترتيب الذي قدّموه، والسببية فرع من فروعها. ويبدو أنّ ما ذهبوا إليه من القول بأعميّة الارتباط التلازمي عموماً يندرج تحته سائر علاقات الارتباط، أقرب إلى الصواب فيكون الارتباط السببي فرعاً من فروعها، لكنّه أصبح كجزء قائم بذاته لكثرة ما تعرّض له النحاة في مباحثهم النحوية ولشدّة وضوحه من بين علاقات الارتباط المنطقية بين الشرط والجواب، وهذا ما رأيناه في هذا البحث.

٣. جملة الشرط وما لا يصلح أن يكون جوابا لها

ما يجدر ذكره أنّ العلاقة المنطقية بين الشرط والجملة الواقعة بعده قد لا تتحقّق، فلا يعقل ارتباط مناسب من علاقات الارتباط المعنوية التي سبقت الإشارة إليها بينهما. وقد تنبّه بعض النحاة إلى هذه الظاهرة، وعدّوها من قبيل الجمل التي حذف منها الجواب وذكر دليله. ومن هؤلاء ابن هشام، فهو من الذين رأوا أنّ العلاقة بين الشرط والجواب لا بدّ أن تكون قائمة على السببية، وما لم يكن كذلك تأوّلته بتقدير جواب محذوف يكون مسببا عن الشرط، حيث يقول:

التحقيق أن من حذف الجواب مثل: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٥)، لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: «فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآتٍ». ومثله: ﴿وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ﴾ (طه ٢٠: ٧)، أي: «فاعلم أنه غني عن جهرك»، ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ﴾، ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ﴾ (فاطر ٣٥: ٤)، أي: «فتصبر»، ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾، ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْعٌ﴾ (آل عمران ٣: ١٤٠)، أي: «فاصبروا»، ﴿فَقَدْ مَنَّ الْقَوْمُ قَرْعٌ مِّثْلُهُ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (النور ٢٤: ٢١)، أي: «يفعل الفواحش والمنكرات»، ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ (المائدة ٥: ٥٦)، أي: «يغلب» ﴿فَإِنَّ جَزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ (البقرة ٢: ٢٢٧)، أي: «فلا تؤذوهم بقول ولا فعل»، «فإن الله يسمع ذلك ويعلمه»، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ (هود ١١: ٥٧)، أي: «فلا لوم عليّ»، ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ (م ٢٠٠٧)، (٦٠٧).

وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار المستشرقين فأفردها عدد منهم بأبحاث مستقلة. ويحتمل أن يكون ركندورف^١ أول من عني بها من المستشرقين الألمان، وقد وضع للجملة الشرطية في هذه الحالة ضابطتين: أحدهما: ألا تكون الجملة الأصلية المذكورة مترتبة على الجملة الفرعية، أو مسببة عنها، كالأمثلة السابقة التي استشهد بها ابن هشام، وثانيهما: ما يمكن أن نطلق عليه «اختبار النفي»، وذلك بأن تنفي جملة الشرط؛ فإذا صحّ نفي جملة الجواب مع بقاء المعنى على حاله فهي جملة شرطية اعتيادية لا حذف فيها، كقولك: «إن تذهب أذهب»، وإن لم يصح نفي الجواب كانت جملة شرطية حذف جوابها، كقولك: «إن يسرق زيد فقد سرق أبوه فعلا» (نحلة، ١٩٨٨ م، ١٦٤).

فمن الواضح أن ركندورف تابع النحاة الذين حصروا الارتباط بين الشرط والجواب في السببية. وقد حاول أن يضبط العلاقة الدلالية بين الجملتين الفرعية والأصلية في الحالة التي تقدّم ذكرها، فأشار إلى خمس حالات لخصها بروكلمن في ثلاثة، وهي:

- أ. أن تتضمن الجملة الأصلية التي لا تصلح أن تكون جوابا معنى قول مقدر مفهوم من السياق، مثل: «إن تسألني فالجهد قد حلّ في تيم»، تقديره: «إن تسألني فأني أقول الجهد قد حلّ في تيم».
- ب. أن تتضمن هذه الجملة حقيقة واقعة قد تتفق مع الشرط أو تختلف، نحو: «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل»،

1. Reckendorf

تقديره: «إن يسرق فليس ذلك بمستغرب فقد سرق أخ له من قبل».

ج. أن تتضمن هذه الجملة مبدأ عاما قد يتوقع على أساسه نتيجة محدّدة للشرط، نحو: «وإما تتعاشوا ففي التعاشي الداء»^١. ولم يقدّر بروكلمن المحذوف وقد يجوز أن نقدّر بنحو: «وإما تتعاشوا فلن ينفعكم التعاشي ففي التعاشي الداء» (م.س، ١٦٥).

ولكن نحن باستقصاء الشواهد الأدبية واللغوية وبالتأمل في الأمثلة القرآنية التي استشهد بها ابن هشام رأينا أن نقسم جملة الشرط التي يليها ما لا يصلح أن يكون جوابا لها إلى قسمين: قسم يتوقع أن يقدّر فيه الجواب المحذوف، وقسم لا يتوقع أن يقدّر فيه المحذوف فلا حاجة فيه إلى المحذوف وقد تحوّل هذا الأخير إلى أسلوب تعبيري يوهم خروج الجملة عن إفادتها معنى الشرط رغم أنّ الارتباط بين الشرط والجواب المحذوف سببي، وعلى هذا أضفنا إلى ما سبق من العلاقات الترابطية نوعين آخرين من الارتباط لتوهم أنّ ما يلي الشرط هو الجواب رغم أنّه دليل الجواب المحذوف أو بديله إذا صحّ التعبير، وهما: الارتباط التقابلي والارتباط التماثلي.

أما القسم الأول. الذي يتوقع أن يقدّر فيه الجواب المحذوف. فهو يشمل الجمل التي تقدّر فيها بعد الشرط جملة تصلح أن تكون جوابا، وذلك لضعف الارتباط الدلالي بين الشرط وما يليه. وقد حذف الجواب لغرض بلاغي وذكر دليله أو ما يكون علّة للجواب، نحو قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٥)، حيث أقيمت فيه الجملة الاسمية مقام الجواب وهي في الحقيقة دليل الجواب المحذوف، أي: «فليبادر» (الألوسي، د.ت، ٢٠: ١٣٧)، ففي هذا التعبير القرآني من الوعد والوعيد المقترن بالإيجاز والاختصار ما لا يخفى. واللافت للنظر أنه ورد في الذكر الحكيم آية مماثلة له ذكر فيها الجواب، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف ١٨: ١١٠).

ففي الآيات التي تندرج تحت هذا القسم تُعدّ الجملة الواقعة بعد الشرط مكملّة لجواب الشرط المحذوف فحلّت محله. ويمكن القول إنّ لما سدّ الشيء مسدّد الجواب كأنه لم يحذف، فما سدّ مسدّد الجواب أصبح الأصل في الكلام، إذ إنّ يوحى بالمعاني التي تكمن في الجواب المحذوف. وهذا الحذف في هذه الآيات الشريفة يعتبر من أرقى ضروب الفصاحة وأجمل فنون البلاغة.

والجدير بالذكر أنّ بعض الآيات الشريفة التي استشهد بها ابن هشام لحذف الجواب، قد يكون لها احتمال آخر يدلّ على أنّه ليس فيها على ما أشار إليه البعض حذف وتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة ٥: ٥٦)، حيث يحتمل أن يكون الجواب محذوفا لدلالة ما بعده عليه، أي: «يكن من حزب الله ويغلب» أو يكون التقدير: «فهم حزب الله وحزب الله هم الغالبون». ويحتمل أن يكون الجواب «فإن حزب الله هم الغالبون»، ويكون من وضع الظاهر موضع المضمّر، أي: «فإنهم هم الغالبون». وفائدة وضع الظاهر هنا موضع

١. «فاتركوا الطيخ والتعاشي وإما / تتعاشوا ففي التعاشي الداء» (معلقة الحارث بن حلزة)

المضمر الإضافة إلى الله سبحانه وتعالى تنويها بذكرهم وتعظيما لشأنهم وتشريفا لهم بهذا الاسم (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م، ٣: ٤١٢). وقال الألوسي إن الجملة دليل الجواب عند كثير من المعربين (د.ت، ٦: ١٧١). وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (النور ٢٤: ٢١)، يحتمل أن يكون قوله: «فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر»، علة للجزاء وضعت موضعه، كأنه قيل: فقد ارتكب الفحشاء والمنكر، ولم يعتبر أبو حيان في الكلام حذفاً أصلاً، والضمير عائد على «من» الشرطية في رأيه وعلى ذلك يكون المعنى: «من يتبع الشيطان فإنه يصير رأساً في الضلال بحيث يكون أمراً بالفحشاء» (الألوسي، د.ت، ١٨: ١٢٤). ويمكن أن لا يكون الجواب محذوفاً في الآية الشريفة، على أن الارتباط بين الشرط والجواب قائم على وجه الملازمة، أي: «من يتبع خطوات الشيطان يأمره الشيطان بالفحشاء والمنكر». وهذا ما لم يذهب إليه ابن هشام ومن تبعه لاختصار العلاقة القائمة بين الشرط والجواب على السببية في رأيهم.

وأما القسم الثاني فهذا ما سيأتي تفصيله في التصنيف الآتي:

أ) الارتباط التقابلي

إن لم تكن الجملة الواقعة بعد الشرط صالحة للجواب، ويكون الرّبط بين الشرط وما بعده على سبيل المقابلة بينهما بأن يأتي الشرط ثم يليه ما يقابله فلا يتوقع أن يقدّر محذوف في الجملة الشرطية لتماسك الجملة الأولى والثانية عبر هذه العلاقة التقابلية التي تعتمد على وجود ارتباط ضدي وثيق يجمع بينهما، ومن أمثلة هذا الارتباط قول رؤبة بن العجاج:

يَا رَبِّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ
فَأَنْتَ لَا تَنْسِي وَلَا تُنْسَوُ

(راجع ابن منظور، ١٩٨٨ م: «خطأ»)

ويوضح ابن جني العلاقة الشرطية في هذا البيت بقوله: "ليس كون الله سبحانه غير ناسٍ ولا مخطئاً أمراً مسبباً عن خطأ رؤبة، ولا عن إصابته، إنما تلك صفة له. عز اسمه. من صفات نفسه. لكنّه كلام محمول على معناه، أي: «إنّ أخطأت أو نسيت فاعف عني؛ لنقصي وفضلك». فاكتمى بذكر الكمال والفضل وهو السبب من العفو وهو المسبب" (د.ت، ٣: ١٧٥).

فلم يذكر الشاعر طلبه للعفو والمغفرة من الله تعالى ليكون مسبباً لخطئه أو نسيانه، وإنما ذكر صفات الخالق وتنزيهه عن صفة النسيان وهو الحي القيوم ومن كانت هذه صفته يغفر لمن يشاء، وهو بذلك جعل العلاقة تقابلية؛ لأنّه ذكر صفات المخلوق مقابل صفات الخالق، لكنّه لم يجعل صفات المخلوق سبباً في كون الخالق غير ناسٍ ولا مخطئٍ ولا تلك صفته بل ذكرها اعترافاً من المتكلم بأنها السبب المؤدّي إلى العفو وجواب الشرط في حكم المسكوت عنه لدلالة السياق عليه (٢٠٠٧ م، ٩٠-٩١).

رغم أنّ ما جاء به ابن جني في البيت السابق له وجه من الصواب، لكنّ القرائن السياقية جعلت الجواب في حكم المسكوت عنه، إذ إن المتلقّي لا يبحث عن الجواب لمعرفة حقيقة الارتباط الدلالي بين أجزاء الكلام، وكأنّ جملة الشرط

خرجت عن إفادة المعنى الشرطي وتحولت إلى جزء من أجزاء جملة مركبة تحمل في بواطنها أسلوباً تعبيرياً يعتمد في أصل وضعه على أسلوب الشرط. فالجواب غاب لفظه كما غابت دلالاته المعنوية للارتباط التقابلي الوثيق الذي يغني الركبن عن ذكره وتقديره، ولكن إذا رجعنا إلى البنية العميقة فسيكشف الجواب عن نفسه.

فبذلك إن كان ما حل محلّ الجواب المحذوف دليلاً عليه في القسم السابق أصبح في هذا القسم بديلاً عنه حيث استغني عنه في ظاهر الكلام. ولا غرو أنّ هذا النوع من الارتباط يعطي الكلام دلالات أوضح وهو إلى الإيجاز أميل كما يكون ذا أثر بالغ في إيصال المعنى.

والمقصود من التقابل هو التقابل السياقي الذي يخلق من المعنى، فتتضمن الجملة الواقعة بعد الشرط حقيقة تختلف عما يؤديه الشرط؛ حقيقة معنوية تقابل الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ (فصلت: ٤١: ٣٨)، فجواب الشرط في الحقيقة محذوف، تقديره: «فلا يُعبأ بهم» أو «فلا يخلّ ذلك بعظمة ربك»، ويجوز أن يكون الكلام على معنى الإخبار، كما قيل في نحو: «إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس» إنّه على معنى «فأخبرك إنّي قد أكرمتك أمس» (الألوسي، د.ت، ٢٤: ١٢٦)، ولكن هذا القياس التقابلي بين «الذين استكبروا» و «الملائكة» أغنى الآية عن ذكر الجواب. وكذلك نحو هذا الكلام المنقول عن الرسول (ص): «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ذَنْبِي عِنْدَكَ عَظِيماً فَعَفُوْكَ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِي» (مفاتيح الجنان، ٣٥)، حيث يكون الارتباط بين الجملة الأولى والثانية قائماً على وجه المقابلة بين «الذنب العظيم» و «العفو الأعظم»، وكقول الشاعر:

إِنْ كُنْتَ لَسْتَ مَعِيَ فَالَّذِي مَعَكَ مَعِيَ يَرَاكَ قَلْبِي وَإِنْ غَيَّبْتَ عَنْ بَصَرِي

(راجع ابن أبي حنبل، ١٩٨٤، ج ١: ٢٣)

ومثل هذا الاستعمال متوقّف في التراث الإسلامي المتمثل في الأدعية والأذكار فبالرجوع إليه والنظر فيه نظرة ثاقبة نجد أمثلة ونماذج تستحق الوقوف عليها درساً وتحليلاً لاكتناه حقيقة الارتباط التقابلي فيها، فمثلاً في مناجاة الراغبين للإمام علي بن الحسين (ع) نرى مجموعة بديعة من الجمل التي تربطها العلاقة التقابلية فتحوّل إلى أسلوب تعبيرى يتمتّع بروعة تتغلغل في أعماق النفوس وتجذب العقول والقلوب، حيث يقول (ع): «إلهي إِنْ كَانَ قَلَّ زَادِي فِي الْمَسِيرِ إِلَيْكَ فَلَقَدْ حَسُنَ ظَنِّي بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْكَ، وَإِنْ كَانَ جُزْئِي قَدْ أَخَافَنِي مِنْ عُقُوبَتِكَ فَإِنَّ رَجَائِي قَدْ أَشْعَرَنِي بِالْأَمْنِ مِنْ نِقْمَتِكَ، وَإِنْ كَانَ ذَنْبِي قَدْ عَرَضَنِي لِعِقَابِكَ فَقَدْ أَذْنَنِي حُسْنَ ثِقَتِي بِقَوَائِمِكَ، وَإِنْ أَنَا مَتْنِي الْعُقْلَةُ عَنِ اسْتِعْدَادِ لِلِقَائِكَ فَقَدْ نَبَّهَنِي الْمَعْرِفَةُ بِكَرَمِكَ وَالْإِيك، وَإِنْ أَوْحَشَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَرُطَ الْعُصْبَانِ وَالطُّغْيَانِ فَقَدْ آتَسَنِي بُشْرَى الْعُغْرَانِ وَالرَّضْوَانِ» (مفاتيح الجنان، ٢٥٣).

وقد تقتزن هذه العلاقة التقابلية بالتقابل اللغوي الناشئ من التضاد بين الألفاظ في الشرط والجملة التي تليه، نحو هذه الأمثلة التي تستحق الوقوف عليها، وهي من المفاتيح الجنان:

أ. «إِنْ كَانَ صُعُرٌ فِي جَنْبِ طَاعَتِكَ عَمَلِي فَقَدْ كَبُرَ فِي جَنْبِ رَحَائِكَ أَمَلِي» (٣٢٥).

ب. «وَمَنْ طَلَبَ حَاجَةً إِلَى النَّاسِ فَإِنَّهُ لَا أَطْلُبُ حَاجَتِي إِلَّا مِنْكَ» (٣٥٨).

ج. «إلهي إِنْ كُنْتُ قَدْ عَصَيْتُكَ فَإِنِّي قَدْ أَطَعْتُكَ فِي أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ» (٧٨٠).

د. «إِنْ كَانَ لَمْ يُجِبْكَ بَدَنِي عِنْدَ اسْتِغَاثَتِكَ وَلِسَانِي عِنْدَ اسْتِئْصَارِكَ، فَقَدْ أَجَابَكَ قَلْبِي وَسَمْعِي وَبَصَرِي» (٨٦٠).

ففي جميع هذه الأمثلة تكون الجملة الأولى مضادة للثانية لفظاً ودلالة، ولكن هذا ليس أصلاً في العلاقة التقابلية بل هو أمر قد يتحقق وقد لا يتحقق. إذن ليس المقصود من التقابل في الارتباط المذكور، التقابل اللغوي الناشئ من التضاد كما توهم البعض (ديوان السعدي، ٢٠٠٩ م، ٢٨٠)، وإنما يمكن أن يكون التقابل اللغوي فرعاً من فروعه في بعض الأحيان، فمثلاً في قول الإمام علي بن أبي طالب (ع): «مَنْ أَحَبَّ الدُّنْيَا وَتَوَلَّاهَا أُبْغِضَ الْآخِرَةَ وَعَادَاهَا» (نُجُجِ البلاغة، الحكمة ١٠٣)، قوله: «أَحَبَّ الدُّنْيَا وَتَوَلَّاهَا» هو الشرط، و «أُبْغِضَ الْآخِرَةَ وَعَادَاهَا» هو الجواب، و «الحب» ضد «البغض»، و «الدنيا» ضد «الآخرة»، و «التولي» ضد «المعاداة»، لكن العلاقة بين الشرط والجواب ليست تقابلية وإنما هي سببية. ويمكن أن نعتبر هذا النوع من الارتباط فرعاً من فروع الارتباط التلازمي التقابلي الذي ليس جوابه بمحذوف. وفي اللغة الفارسية تنبّه بجمن محتشمي في كتابه دستور كامل زبان فارسي إلى وجود الارتباط التقابلي بين أجزاء الكلام في هذه الجمل التي تبدأ بأداة الشرط من غير أن يكون بين الشرط وما وقع بعده ارتباط منطقي. واعتبر الجمل خارجة عن تأدية المعنى الشرطي لارتباط جزأها على سبيل المقابلة فكأنهما استقلا، كما أطلق على الأداة في مثل هذه الجمل تسمية "«أگر»" تقابلي" (١٣٧٠ هـ.ش، ٣٣٩).

من الواضح أنّ ظاهر الجملة أو بنيتها السطحية. كما سبقت الإشارة. يوحي بخروج الجملة عن أسلوب الشرط، لكنّها في البنية العميقة تنتمي إليه ولا تخرج عنه. وقد أدّت هذه العلاقة التقابلية في اللغة الفارسية إلى ظهور كلمات تتوسط بين جزأي الجملة المركبة وتناسب مع العلاقة القائمة بينهما خاصة في الفارسية المعاصرة، مثل: «در مقابل»، و «در عوض»، و «ولي» (اما)، و «كه»، نحو: «أگر او عقل ندارد در عوض پول دارد» (م.س، ٣٣٩)؛ (إن لم يكن له عقل فلديه مال وفير)، ونحو: «أگر زحمت کشیدی در عوض موفق شدی» (وزين پور، ١٣٧٥ هـ.ش، ١٩٩)؛ (إن اجتهدت فقد نجحت)، ونحو: «أگر من اشتباه کردم تو که اصلاً اشتباه نمی کنی»؛ (إن أخطأت فأنت لا تخطئ)، على سبيل التهكم، ونحو: «أگر درس نمی خواند کار که می کند»؛ (إن لا يدرس فإنه يعمل)، «أگر پدرش مرده است خدا که نمرده است»؛ (إن يكن قد مات أبوه فإن الله حي لا يموت).

وقد تأتي الكلمة «هم» في الجملة الثانية، نحو: «أگر کار کرده است مزدش را هم گرفته است» (وزين پور ١٩٩)؛ (إن يكن قد عمل فقد أخذ أجرته)، ومثله: «أگر آن جا کار کرده است مزد خوب هم می گرفته است» (مقربى، ١٣٧٥ هـ.ش، ٥٠)؛ (إن يكن قد عمل هناك فقد أخذ أجره مناسبة).

وقد تحذف هذه الكلمات التي تتوسط بين الشرط وما يليه، نحو: «أگر دير آمدم شیر آمدم» (خانلری، ١٣٧٠ هـ.ش، ١٤٨)؛ (إن جئت متأخراً فقد جئت راجحاً)، ونحو: «أگر برادرت سال دیگر به اصفهان سفر خواهد کرد، من سالها پیش سفر کرده بودم»؛ (إن يسافر أخوك إلى أصفهان في السنة القادمة فأنا سافرت من قبل). استعمال هذه الكلمات أو حذفها على صلة وثيقة بالقرائن السياقية، والأمثلة على ذلك في النصوص التراثية أكثر مما

سبقه، نحو قول الشاعر:

گرت خوی من آمد ناسزاوار تو خوی نیک خویش از دست مگذار

(سعدی، ۱۳۶۹: ۷۸)

(إن لم يعجبك خلقي فعليك أن تحافظ على أخلاقك الحسنة).

وقد يتغير بناء الجملة التركيبي في التعبير عن الارتباط التقابلي باستعمال الأداة «هر چند»، أو «اگر چه» أو مخففها «گر چه» بدلا من «اگر»، لكنها لا بد أن تتقدم الكلمة «ولی» و «اما»، و «مع هذا»، و «با این حال»، و «لیکن» على الجملة التي تأتي بعد الشرط، نحو: «گر چه او عقل ندارد ولی (/ اما) پول دارد» (مختشمی، ۱۳۷۰ هـ.ش، ۳۳۹)؛ (إن لم يكن له عقل فلديه مال وفير).

وقد ورد في كتاب فرهنگ درست نویسی سخن آنه من المستحسن أن لا تستخدم «اما» وأمثالها في صدر الجملة الأساسية الواقعة بعد «اگر چه» ومثيلاهما. والكتاب زودنا بأمثلة من الكتاب المعاصرين كجمالزاده وهدايت، اعتبرها غير مستساغة (انوری و عالی عباس آباد، ۱۳۸۵، ۳۱-۳۲).

ولكن إبداء الرأي في صحة هذا الأسلوب أو عدم صحته أمر يستحق النظر لأنه لا يمكن الحكم بعدم صحة هذا الاستعمال رغم أنه ورد في كلام الأدباء والكتاب القدماء والمعاصرين، فلا يجوز أن نفرض القواعد على اللغة وفق المنهج المعيارى. ومن مواضع استعماله في الأدب القديم ما ورد في كليله و دمنه: «اگر چه هلاك میان هر دو [بینا و نایینا] مشترکست اما عذر نایینا بنزدیک اهل خرد و بصارت مقبول تر باشد» (نصر الله منشی، ۱۳۸۵، ۴۰)؛ (عذر الأعمى أقرب إلى القبول عند أصحاب العقل والبصيرة من عذر البصير ولو كان مصيرهما الموت).

والملاحظ أنّ الكلمة «در مقابل» ومثيلاهما تبرز في غالب الأحيان في ترجمة الجمل العربية التي ترتبط جزءاها بالعلاقة التقابلية، ولكن في ترجمة هذه الجمل من الفارسية إلى العربية لا يجوز الإتيان بكلمة «في المقابل» أو «ولكن» أو «لكن» بين الشرط والجواب، إذ إنّ الجملة الشرطية المقترنة بـ «الفاء» تؤدّي معنى المقابلة الذي نحن بصدد إيضاحه في العربية ونقله إليها.

(ب) الارتباط التماثلي

إن لم تصلح الجملة الواقعة بعد الشرط للجواب ويكون الربط بين الشرط وما بعده على سبيل المماثلة بينهما بأن يأتي الشرط ثم يليه ما يماثله معنى، فحينئذ يكون الجواب في حكم المسكوت عنه ولا يتوقع تقديره لتمام لبنات الكلام عبر هذه العلاقة التماثلية. ومن أمثلة هذا الارتباط ما ورد في قول الله تعالى:

أ. ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف ۱۲: ۷۷).

ب. ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ (ال عمران ۳: ۱۴۰).

ج. ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ (ال عمران ۳: ۱۸۴).

د. ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادُ وَثَمُودُ﴾ (الحج ۲۲: ۴۲).

هـ. ﴿وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ (العنكبوت ٢٩: ١٨).

نلاحظ في هذه الآيات الشريفة أنَّ الجملة الواقعة بعد الشرط ليست معلقة على الشرط، وإنما هي تتضمن حقيقة مماثلة للمعنى الذي يؤدِّيه الشرط، وفيما يبدو أنَّ ما قام مقام الجواب تحقُّق معناه المماثل للشرط قبل تحقُّق الشرط، وجواب الشرط حسب ما يقتضيه السياق محذوف. فعلى هذا الأساس ليس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُذُّكُمْ عُذْنًا﴾ (الإسراء ١٧: ٨) وقد تنبَّه بعض النحاة إلى حذف الجواب في هذه الآيات التي جعلناها نماذج لتحليل الارتباط التماثلي، فعلى رأيهم جواب الشرط محذوف، تقديره في الآية الأولى: «فهو يتأسى من سرق قبله» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١ م، ٥: ٢٧٣)، وفي الثانية: «فتأسوا»، لأنَّ الماضي معنى يمتنع أن يكون جواباً للشرط (م.س، ٣: ٤٩) أو «فاصبروا» (ابن هشام، ٢٠٠٧ م، ٦٠٧)، وفي الثالثة: «فتسلَّ به» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١ م، ٣: ١٠٦)، وفي الرابعة: «فتصبَّر» (ابن هشام، ٢٠٠٧ م، ٦٠٧)، وفي الخامسة: «فلا تضروني بتكذيبكم» (د.ت، ٢٠: ١٤٥).

وقد أشار الألوسي في الآية الثالثة إلى احتمالين في جواب الشرط بقوله: "والجملة جواب للشرط لكن باعتبار لازمها الذي دلَّ عليه المقام فإنه لتسليته (ص) من تكذيب قومه واليهود له واقتصر مجاهد على الثاني كأنه قيل: «فإن كذبوك فلا تحزن وتسلَّ»، وجعل بعضهم الجواب محذوفاً وهذا [فقد كذب رسل من قبلك] تعليلاً له ومثله كثير في الكلام" (د.ت، ٤: ١٤٥).

وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي: "جواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه، التقدير: «وإن يكذبوك فتسلَّ به». ولا يمكن أن يكون «فقد كذب رسل» الجواب لمضيه، إذ جواب الشرط مستقبل لا محالة لترتبته على المستقبل، وما يوجد في كلام المعربين أنَّ مثل هذا من الماضي هو جواب الشرط، فهو على سبيل التسامح لا الحقيقة" (٢٠٠١ م، ٣: ١٠٦).

وكذلك يجوز أن يكون الكلام في الآيات الشريفة التي سبق ذكرها في هذا المبحث على معنى الإخبار، كما قيل في نحو: «إن تكرمني فقد أكرمتك أمس»، إنَّه على معنى «فأخبرك إني قد أكرمتك أمس»، فيكون الارتباط سببياً أيضاً. وهذا ما أشار إليه الصبَّان في حاشيته نقلاً عن ابن الحاجب: "الجزءان قسمان: أحدهما: أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، نحو: «إن جئتني أكرمتك»، والثاني: ألا يكون مضمون الجزء مسبباً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسبباً، نحو: «إن تكرمني فقد أكرمتك أمس»، والمعنى: إن اعتدلت عليَّ بإكرامك إياي، فأنا أيضاً أعتد عليك بإكرامي إياك" (د.ت، ٤: ٣٣).

ونحن في بحثنا هذا نتبع ما ذهب إليه النحاة في حذف الجواب، وما وقع في موضع جواب الشرط ليس بجواب حقيقة، لكن الشرط في رأينا استغنى عن الجواب في ظاهر الكلام للارتباط التماثلي الوثيق بينه وبين الجملة الواقعة بعده، وكأننا أمام أسلوب تعييري جديد يعتمد في أصل وضعه على أسلوب الشرط. ويمكن أن نوجز القول بأنَّ جملة الشرط في هذا النوع من الارتباط لا تحتاج إلى الجواب في ظاهر الكلام لتحقيق إفادة المعنى بدون، وكل ذلك إنما يستشف من نظم الكلام وسياقه.

أما الارتباط التماثلي في اللغة الفارسية فلا يختلف عنه في العربية حكما ودلالة، ويتميز باستعمال الكلمة «هم» أو «نيز» (أيضا) في الجملة الثانية، نحو: «أگر او دزدی کرده، برادرش هم قبلا دزدی کرده است» أو «أگر او دزدی کرده، پیش از این نیز برادرش دزدی کرده است»؛ (إن يسرق فقد سرق أخوه من قبل).

واللافت للنظر أنّ الكلمة «هم» أو «نيز» لا يختص استعمالها بالعلاقة التماثلية، فهي قد تستعمل في العلاقات التلازمية السببية وغير السببية، نحو: «أگر وعدہای بدهد وفا هم می کند»؛ (إن وعد وفی)، و «أگر آمدی من هم می آیم»؛ (إن أتيت أتيت أو إن تأت آت)، كما يمكن إبرازها في ترجمة بعض الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ (هود ١١: ٣٨)، وهو يمثل الارتباط السببي بين الشرط والجواب ويترجم هكذا: «أگر مارا مسخر می کنید، ما [نیز] شما را همان گونه که مسخره می کنید، مسخره خواهیم کرد» (فولادوند، ١٣٧٩ هـ.ش).

ما ينبغي ذكره أنّ الجمل التي تنطبق عليها العلاقات التقابلية والتماثلية تتميز عن غيرها بوقوع الجملة الواقعة بعد الشرط في موضع الجواب، فهو ليس بجواب حقيقة لتحققه قبل هذا الشرط أو مقابله بل هو دليل الجواب أو بديله كما ذكرنا، والجواب المحذوف يرتبط بالشرط ارتباطا تلازميا سببيا أو غير سببي. فلمزيد من الإيضاح يستحسن بنا أن نشرح قصدنا بمجلتين يكون الارتباط في الأولى على وجه السببية وفي الجملة الأخيرة يكون الارتباط تماثليا لكون الجواب محذوفا، وما حلّ محله بمائل الشرط في المعنى الذي يؤديه:

- أ. «أگر محمد این هنر را آموخت ما هم می آموزیم»؛ (إن تعلم محمد هذا الفنّ تعلمناه أو نتعلمه).
 - ب. «أگر محمد این هنر را آموخت ما هم قبل از این آموخته ایم»؛ (إن تعلم محمد هذا الفنّ فقد تعلمناه من قبل).
- ففي المثال الأول نجد أنّ ثمة ارتباطا بين تعلم محمد وتعلمنا حيث يكون تعلمنا مترتبا على تعلم محمد وكأنه نتيجة عنه لما بينهما من تلازم مفروض، ثمّ إنّه لا بد من الترتيب في الحدوث حيث يكون تعلم محمد أولا ثمّ تعلمنا. وفي المثال الثاني يكون تعلمنا قبل تعلم محمد، والهدف هو بيان أنّ هذا ليس أمرا غريبا.
- ما يجدر ذكره في نهاية البحث أنّ الارتباط التقابلي والتماثلي هما من أقسام الارتباط التلازمي السببي بحيث تكون العلاقة بين كل منهما والارتباط التلازمي السببي عموم وخصوص مطلق.

نتائج البحث

يعدّ الرّبط محور الجملة الشرطية، وهو بنفسه ينقسم إلى قسمين؛ الرّبط اللفظي والرّبط المعنوي. أمّا الرّبط المعنوي فهو نشوء علاقة سياقية وثيقة يرتبط بها المعنى الدلالي الخاص لجزأي الجملة الشرطية. وهذه العلاقة السياقية المعنوية تعتبر من المعاني التي تخضع لفكرة علمية المعاني، بحيث يتفق ويشترك فيها جميع لغات البشر، فالجماعات اللغوية تتفق في الغاية وهي المعاني، وتختلف في الوسيلة وهي المباني. وعلى هذا الأساس اتّسع لنا المجال أن نتعرّض بالدرس والتحليل لعلاقات الارتباط المعنوية

بين الشرط والجواب من غير التمييز بين اللغة العربية والفارسية.

ومن أهم ما توصل إليه البحث من خلال دراسة علاقات الارتباط المعنوية بين مكونات الجملة الشرطية أنّ نظام الارتباط الدلالي بين الشرط والجواب في اللغة العربية لا تختلف عن اللغة الفارسية وهو قائم على محور رئيسي، وهو: الارتباط التلازمي، والتلازمي على قسمين؛ السببي وغير السببي، كما أنّ الارتباط التقابلي والارتباط التماثلي يندرجان ضمن الارتباط السببي فيعدّان جزءاً لا يتجزأ منه، فعلى هذا يعود جميع العلاقات الدلالية بين الشرط والجواب إلى العلاقة التلازمية، وهي تعتبر أصلاً لجميع العلاقات الدلالية بين ركني الجملة الشرطية والعلاقة السببية جزء منها. والقارئ السياقية هي التي تُعين المتلقي في تعيين نوع العلاقات الترابطية التي تسري بين عناصر الجملة الشرطية.

• المصادر والمراجع

أ. العربية

١. القرآن الكريم (١٣٧٩ هـ.ش). ترجمه محمد مهدي فولادوند. قم: دفتر مطالعات تاريخ و معارف اسلامي.
٢. نهج البلاغة (١٣٨٤ هـ.ش). ترجمه محمد دشتي. ط ٧. قم: پارسيان.
٣. الصحيفة الكاملة السجادية (١٣٧٨ هـ.ش). ترجمه: محسن غرويان، عبد الجواد ابراهيمي. ط ٣. قم: نشر الهادي.
٤. ابن أبي حنبله التلمساني، شهاب الدين أحمد بن حنبله. (١٩٨٤ م). ديوان الصباية. بيروت: دار و مكتبة الهلال.
٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. (د.ت). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية.
٦. —. (١٩٨٥ م). سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هندواي. دمشق: دار القلم.
٧. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (٢٠٠٧ م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. حققه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. بيروت: دار الفكر.
٨. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٨٨ م). لسان العرب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٩. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصل. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
١٠. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (٢٠٠١ م). تفسير البحر المحيط. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.
١١. الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود. (د.ت). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ٣٠ ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١٢. جمال الدين، مصطفى. (١٩٨٠ م). البحث النحوي عند الأصوليين. بغداد: دار الرشيد للنشر.
١٣. حميدة، مصطفى. (١٩٩٧ م). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
١٤. ديوان السعيد، يسرى خلف سمير. (٢٠٠٩ م). «أسلوب الشرط في نهج البلاغة (دراسة نحوية تطبيقية)». رسالة ماجستير. الجامعة المستنصرية. كلية الآداب قسم اللغة العربية.
١٥. الرضي الأسترايادي، محمد بن حسن. (١٣٦٦ هـ.ش). شرح الكافية في النحو. ط ٢. تهران: مرتضوي.

١٦. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (١٩٧٢ م). البرهان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار المعرفة.
 ١٧. زروقي، أبوبكر. (٢٠١٠ م)، «دلالات الارتباط في أسلوب الشرط (دراسة في نصوص من صحيح البخاري)»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ٦: ١٣٠-١٣١.
 ١٨. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٧ م). معاني النحو. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
 ١٩. الصبان، محمد بن علي. (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأثموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: طه عبد الرؤف سعد. د.م: المكتبة التوفيقية.
 ٢٠. قمي، عباس. (١٣٨٦ هـ.ش). كليات مفاتيح الجنان. مترجم: مهدي الهی قمشه ای. ط ٧. قم: انتشارات شهاب.
 ٢١. كزيري، ناصر بن محمد بن ناصر. (١٤٢٥ هـ). أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 ٢٢. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤ م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
 ٢٣. المظفر، محمد رضا. (١٤٠٥ هـ). أصول الفقه. د.م: نشر دانش اسلامي.
 ٢٤. (١٣٨٨ هـ). المنطق. ط ٣. النجف: مطبعة النعمان.
 ٢٥. نخلة، محمود أحمد. (١٩٨٨ م). مدخل إلى دراسة الجملة العربية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ب. الفارسية**
٢٦. انوری، حسن؛ و یوسف عالی عباس آباد. (١٣٨٥). فرهنگ درست نویسی سخن. تهران: سخن.
 ٢٧. جمعی از محققان. (١٣٩٠). فرهنگ نامه اصول فقه. ط ٣. قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی.
 ٢٨. حافظ، شمس الدین محمد. (١٣٧١). دیوان. تصحیح محمد قزوینی و قاسم غنی. تهران: اقبال.
 ٢٩. خانلری، پرویز. (١٣٧٠). دستور زبان فارسی. ط ١٢. تهران: توس.
 ٣٠. سعدی، مصلح بن عبد الله. (١٣٦٩). گلستان. تصحیح غلامحسین یوسفی. ط ٢. تهران: سخن.
 ٣١. شفائی، احمد. (١٣٦٣). مبانی علمی دستور زبان فارسی. تهران: نوین.
 ٣٢. محتشمی، بهمن. (١٣٧٠). دستور کامل زبان فارسی. تهران: اشراقی.
 ٣٣. مقربی، مصطفی. (١٣٧٥). هژده گفتار (مجموعه مقالات). تهران: توس.
 ٣٤. نصر الله منشی، نصر الله بن محمد. (١٣٨٥). ترجمه کلیله و دمنه. تصحیح و توضیح: مجتبی مینوی طهرانی. ط ٢٩. تهران: امیر کبیر.
 ٣٥. وزین پور، نادر. (١٣٧٥). دستور زبان فارسی آموزشی. ط ٣. تهران: معین.

References

1. The Holy Quran
2. The Nahj al-Balagha
3. The Al-Sahifa al-Sajjadiyya
4. Ibn Abī hajalah, Ahmad ibn Yahyá. (1984) Dīwān al-sabābah. Bayrūt: dar al-helal.
5. Ibn Jinnī, Abū al-Fath Uthmān. (n.d). Al-khasaes. Cairo: Dar el-Kotob al-mesrea .
6. Ibn Jinnī, Abū al-Fath Uthmān. (1985). Sir Sina'at al- 'Irab. Damascus: Dar Al-Qalam.
7. Ibn Hisham, Abdullah bin Yousef. (2007). Mughni al-Labib 'An Kutub al-A'arib. Beirut: Dar - al-fikr.
8. Ibn Manzūr, Muhammad ibn Mukarram. (1988). Lisan Al-Arab. Beirut: Darihyaaal-Touras Al-arabi.
9. Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn Alī. Sharh al-Mufasssal. Egypt: Dar Al-Teba'a Al-Moniria .
10. Abu Hayyan, Muhammad ibn Yūsuf. Tafsir al-Bahr al-muhit. (2001). Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah.
11. Al-Alousi, Mahmoud ibn Abdallah. (n.d). rouh alma'ani fi tfsir alkra'n ala'thim walsba' alnthani.
12. Anvari, Hasan; Yusuf A'li Abbas Abad. (2007). Farhang dorost nevici sokhan. Tehran: sokhan.
13. Jamāl al-Dīn, Mostafa. (1980). albhth alnhoui a'nd ala'souliin. Baghdad: Dar al-Rashid .
14. A group of researchers. (2012). Dictionary of Islamic jurisprudence. 3 Th. Qom: Institute of Islamic Sciences and Culture.
15. Hāfez-e Shīrāzī, Shams-ud-Dīn Muhammad. (1992). the Diwan of Hafiz. Tehran: Eghbal.
16. Humaydah, Mostafa. (1997). Description of the syntactic structure of Arabic sentences. Bayrūt: Maktabat Lubnān Nāshirūn.
17. Khanlari, Parviz Natel. (1991). Persian Language Grammer. 12 Th. Tehran: Tous.
18. Diwan al-Saeedi, Yousra Khalaf Samir. (2009). Condition in the Nahj al-Balagha. Master's thesis. AL-Mustansiriyah University, Faculty of Literature.
19. Al-razi, Mohammed bin Hassan. Sharh al-Kafiyah fī al-nahv. Tehran: Mortazavi .
20. Az-Zarkashi, Badr ad-Dīn Mohammed bin Abdullah. (1972). Al-burhān fī 'ulūm al-Qur'ān. Bayrūt: dar al- marefah .
21. Zerrougui, Abu Bakr. The relationship in conditional sentence. Faculty of Arts

- and Human Sciences. 6: 1 . ١٣ -
- 22.Samirai, Fadel Saleh. (2007). Ma'ani al Nahw. Beirut: Dar Ehya Al - torath Al – arabi.
- 23.Shefai, Ahmad. (1984). Mabani Elmi Dastour-e Farsi [Scientific Foundations of Persian grammar]. Tehran: novin.
- 24.Sabbān, Muhammad ibn ‘Alī. (n.d) Hāshiyat al-Sabbān ‘alā sharh al-Ashmūnī. n.p: al-maktaba al-tofighia.
- 25.Qumi, Abbass. (2007). Mafatih al-Jinan. Qum: shahab.
- 26.Kariri. Naser ibn mohammad ibn kaser. (2004). The conditional structures between grammarians and fundamentalist. Riyadh: Emam mohammad ibn so’ud University.
- 27.Maḥommed ibn Yazīd. Al-Mubarrad. (1994). Muqtadab. Cairo: Society of the Revival of Islamic Heritage .
- 28.Mohtashami, Bahman. (1991). complete grammar book in Persian language, Tehran: Eshraghi .
- 29.Al- Muzaffar. Mohammad Reza. (1984). Principles of jurisprudence. n.p: nashr danesh eslami .
- 30.Al- Muzaffar. Mohammad Reza. (2009). Logic. Al Najaf: Nu'man.
- 31.Mogharabi, Mustafa. (1996). Hejdah goftar [Eighteen speech]. Tehran: Tous .
- 32.Nahle, Mahmoud ahmad. (1988). Introduction to the study of Arabic sentence. Bayrūt: Dar Al Nahda Al Arabeya .
- 33.Nasrallah ibn Muhammad monshi. (2007).translation of Kelile and demne. 29 Th. Tehran: Amir kabir .
- 34.Abū-Muhammad Muslih al-Dīn bin Abdallāh Shīrāzī. (1991). Gulistan. Ed2. Tehran: sokhan .
- 35.Vazinpour, Nader. (1997). The Educational grammar in Persian language, Tehran: moein .

The semantic relation of the basic and followers sentences in Arabic and Farsi

Somayye Kazemi Najafabadi^{1*}, Sayyed Mohammadreza Ibnorrasool²

. Assistant Professor †Department of Arabic Language and Literature †University of Isfahan.

2 Professor †Department of Arabic Language and Literature †University of Isfahan.

Abstract

Conditional sentence is a cohesive structure whose components are interconnected just like a series of chains. If any component in this structure is omitted, the whole structure falls apart.

The system which makes coherence between components of the conditional sentence is divided in to two parts; verbal and semantic relationships, The semantic relationship in conditional sentence is signified by the emergence of contextual relationship witch is contributed to the emergence of the semantic *textures* of the conditional sentence which is linked to verbal relationship.

Due to the importance of the semantic relations in conditional sentences, this study, which is conducted by *descriptive analytical method*, aims to investigate the semantic relationship between the components of the conditional sentence with examples of Arabic and Persian Languages and indicates the contextual relationship of these structures. The most important findings of this study show that concomitance relation is the main aspect in the relationship between components of the conditional sentences, also, the Causal relation is a subdivision of the concomitance relation.

Keywords: Arabic Language† Persian Language† Conditional sentences† protasis clause† apodosis clause† Semantic relationship

* E-mail: s.kazemi@fgn.ui.ac.ir

رابطه معنایی جمله‌واره پایه و پیرو در جمله‌های شرطی عربی و فارسی

سمیه کاظمی نجف آبادی^۱، سیدمحمد رضا ابن الرسول^۲

۱. استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان

۲. استاد گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان.

تاریخ وصول: ۱۳۹۴/۱۰/۱۸

تاریخ پذیرش: ۱۳۹۶/۳/۳۱

چکیده:

ترکیب شرطی، واحد منسجمی است که اجزا و ارکان آن چون زنجیره‌ای بهم پیوسته در کنار هم قرار گرفته، و اگر جزئی را حذف نموده یا به دلیلی رابطه بین اجزا مختل شود، نظام حاکم بر ترکیب شرطی و پیوند و وابستگی بین اجزاء آن از میان می‌رود. نظامی که اجزای ترکیب شرطی را به هم پیوند می‌دهد، بر پایه دو رابطه عمیق لفظی و معنایی استوار است. رابطه معنایی دو جمله‌واره شرط و جواب، همگام و همسو با ارتباط لفظی است و بر ارتباط بافتی محکمی اطلاق می‌شود که به شکل‌گیری بافت معنایی قابل فهمی می‌انجامد. با توجه به اهمیت بسزای ارتباط معنایی بین اجزای جمله‌های شرطی، پژوهش حاضر بر آن است تا با تکیه بر روش توصیفی - تحلیلی، حقیقت این ارتباط و انواع مختلف آن را با نمونه‌هایی در دو زبان عربی و فارسی بررسی نماید و زمینه فهم روابط بافتی اسلوب شرط را فراهم سازد. از مهم‌ترین یافته‌های این پژوهش آن است که ارتباط تلازمی، محور اصلی پیوند بین اجزای جمله‌های شرطی در دو زبان عربی و فارسی است و ارتباط سببی، فرعی از ارتباط تلازمی به شمار می‌رود.

واژگان کلیدی: زبان عربی، زبان فارسی، ترکیب شرطی، جمله شرط، جمله جواب، ارتباط معنوی.

* E-mail: s.kazemi@fgn.ui.ac.ir